مجلة دراسات موصلية

مجلة دورية علمية محكمة، تعنى ببحوث الموصل الاكاديمية في العلوم الانسانية

ISSN. 1815-8854

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٣ تاريخ قبول النشر :٢٠٢٠/١١/١٥

أمن المجتمعات في الدراسات الامنية الحديثة : نينوى انموذجاً

The security of societies in modern security studies : Ninawa as a sample

أ.د.محمود سالم السامرائي

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

الاختصاص الدقيق: علوم سياسية

م.م.مها احمد ابراهيم

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

الاختصاص الدقيق: علوم سياسية

Prof. Dr. Mahmood Salem Al Samarraee

Assist. Lect. Maha Ahmed Ebraheem

Political Sciences/ Mosul University

Specialization: Political Sciences

ISSN. 1815-8854

ملخص البحث:

يدور موضوع البحث حول الدراسات الحديثة التي تتناول الامن وسبل تحقيقه في المجتمعات المتعددة، وتمثل الدراسات الامنية التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن إحدى اهم واكبر هذه الدراسات حيث انها تعد نموذجا رائداً في هذا المجال لاسيما وانها تطرح مفهوماً او بعداً جديداً للأمن وهو "الامن المجتمعي"، كما يروم الباحث الاستفادة من هذه الدراسات الامنية وايجاد بعض الحلول والمعالجات لتحقيق الامن المجتمعي في محافظة نينوى التي باتت تشهد توترات وتهديدات واضحة لأمنها المجتمعي، لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش عام (٢٠١٤) وما حدث من قتلٍ وتهجيرٍ واعتداءاتٍ على جزءٍ كبير من مكونات المجتمع فيها.

الكلمات المفتاحية: الامن، الامن المجتمعي، محافظة نينوى، الاقليات، الدراسات الامنية الحديثة

Abstract:

The topic of the research revolves around modern studies that tackles security and ways to achieve it in multiple societies. Security studies presented by the Copenhagen School represent one of the most important and largest of these studies as they are considered a pioneering model in that field, especially they present a new concept or dimension of security which is " social security". The research aims to take advantage of these security studies and find some solutions and treatments to achieve social security in Ninawa Governorate, which is now witnessing tensions and blatant threats to its social security, especially after the ISIS control in 2014 and what following of killing, displacement, and attacks that occurred on a large part of the components of the community.

Key words: security, community security, Ninawa governorate, minorities, modern security studies.

المقدمة

يعد الأمن من أكثر المفاهيم التي شهدت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، إذ شهد إضافة ابعاد ومفاهيم جديدة ومختلفة، وقد اضافت الدراسات الامنية الحديثة بعداً جديداً لمفهوم الأمن وهو البعد المجتمعي، والذي بموجبه ينتقل محور الاهتمام الأمني من مستوى الدول إلى مستوى المكونات المجتمعية داخل الدولة الواحدة، وتمثل محافظة نينوى مجالاً واسعاً يمكن من خلاله تطبيق ودراسة الأفكار الحديثة حول الأمن المجتمعي، لاسيما وأنها تضم عدداً كبيراً من المكونات والاقليات التي تعرضت لتحديات كبيرة هددت بشكل واضح الأمن المجتمعي فيها.

اولا: أهمية البحث: تنبثق أهمية البحث من الحاجة إلى ايجاد معالجات وسبل لحلحلة المعضلة الأمنية المجتمعية التي باتت تعاني منها محافظة نينوى، لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش عليها ووقوع انتهاكات عديدة بحق جميع المكونات وخصوصاً ابناء الاقليات، مما تسبب في تعميق الانقسام والشعور بالظلم الاجتماعي لديهم.

ISSN. 1815-8854

ثانياً: اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في عدم ادراك الكثير من الدراسات والابحاث التقليدية المتعلقة بالأمن بأن وحدة التحليل في الدراسات الأمنية تغيرت من الدولة إلى المكونات المجتمعية بفعل تغير المفاهيم لمكانتها ودورها في النسق المجتمعي، وكانت ولما تزل ترى بأن الأمن يتحقق من خلال القوة. ولذلك فإن البحث يحاول معالجة هذه الاشكالية، وتحليل ما تقدم من افكار تقليدية، وسبر غور الامن المجتمعي وفق الدراسات الامنية الحديثة، وكيفية توظيف الدروس المستفادة لتحقيق الامن المجتمعي في محافظة نينوى، من ثم الأمن الشامل للدولة.

ثالثاً: فرضية البحث: ينبثق البحث من فرضية مفادها: أن الأمن المجتمعي في محافظة نينوى يرتبط أساساً بهويات الجماعات والاقليات الموجودة فيها وبعلاقاتها مع بعضها البعض، فكلما كانت الاقليات في المحافظة قادرة على التعبير عن هويتها وقادرة على المحافظة عليها، تعاظم ادراكها بتحقيق امنها المجتمعي، ومن ثم تحقيق الأمن الشامل والمستدام فيها.

رابعاً: منهجية البحث: ولاثبات الفرضية اعلاه تم استخدام مناهج عدة وهي المنهج الوصفي والمنهج التاريخي فضلا عن المنهج التحليلي.

خامساً: حدود البحث : تحدد البحث على النحو الآتي:

١- **الحدود الزمانية:** اقتصرت حدود البحث الزمانية على دراسة الامن المجتمعي في محافظة نينوى منذ عام ٢٠٠٣ ومابعدها مع التركيز على المدة الزمنية التي سيطر فيها تنظيم داعش على المحافظة وماتلاها.

٢- **الحدود المكانية:** اقتصرت حدود البحث المكانية على دراسة الامن المجتمعي في محافظة نينوى وتحديدا في سهل نينوى.

٣- **الحدود البشرية:** اقتصرت حدود البحث البشرية وضع المسيحيين والايزيدية فضلاً عن الشبك والتركمان وامنهم المجتمعي في المحافظة.

٤- الحدود المعرفية: اقتصرت حدود البحث المعرفية على الدراسات المتعلقة بالأمن، لاسيما الامن المجتمعي.

سادساً: تحديد المصطلحات: الامن المجتمعي

يعد الامن المجتمعي من المفاهيم المستحدثة في علم السياسة وقد عرفه الباحث والمفكر "وايفر" على انه قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية (سليم، ٢٠١٨، ص١١٩).

كما يعرفه باري بوزان بأنه" قابلية وقدرة الجماعات داخل المجتمع على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها المتعلقة بالهوية الوطنية واللغوية والدينية، فضلاً عن العادات والتقاليد في إطار او ضمن شروط مقبولة لتطورها، كما ان الامن المجتمعي++ يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية واللغوية وضرورة بناء الاندماج القومي للمواطنين من خلال خلق مجتمع تعددي عادل(اسمهان، ٢٠١٨، ع٤، ص٨٩).

ISSN. 1815-8854

التعريف الاجرائي للباحث: يرى الباحث ان الامن المجتمعي هو حالة تشعر فيها مكونات المجتمع انها في علاقة متكافئة مع المكونات الاخرى وان لغتها وتراثها وتقاليدها مصانة ولاتتعرض الى حالات ادماجٍ قسرية من قبل المكونات الاخرى الكبرى والمسيطرة في المجتمع.

سابعاً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث تم تقسيمه الى عدة مطالب، إذ تناول المبحث الاول: التأصيل النظري لماهية الامن و تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب وصف الاول: منها ماهية الامن، ووصف الثاني: مفهوم الامن المجتمعي، كما اهتم الثالث: بمفهوم المعضلة الامنية المجتمعية، اما المبحث الثاني فإختص بموضوع الامن المجتمعي في محافظة نينوى وقسم الى مطلبين تناول الاول: دراسة الاقليات في محافظة نينوى بينما تناول الثاني: دراسة واقع الامن المجتمعي في محافظة نينوى بعد عام (٢٠٠٣)، اما المبحث الثالث: تناول المعالجات والحلول التي يمكن استنباطها من الدراسات الامنية الحديثة وتطبيقها في محافظة نينوى لتحقيق الامن المجتمعي فيها، كما تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب، تناول الاول: تعزيز الهويات وحماية الخصوصيات الثقافية، وتناول الثاني: بناء ثقة افراد الاقليات بالحكومة، اما الثالث: فتناول التأكيد على دور الاطراف الفاعلة في المجتمع في تحقيق الامن المجتمعي.

المبحث الأول

التأصيل النظري لماهية الأمن

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والدارسين، لاسيما في العقود الثلاث الماضية ويعود هذا الاهتمام إلى تعدد ابعاد ومجالات الأمن الذي لم يعد محصوراً في المجال العسكري فقط، بل تعداه إلى جوانب ومجالات اخرى سياسية واقتصادية وانسانية وبيئية، فضلاً عن الجانب المجتمعي والذي سيتم تناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث، على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية الأمن

قبل الدخول في تعريف مفهوم الأمن لابد من تعريفه لغةً، فالأمن في اللغة هو من "أَمِن الأمانة والأمان بمعنى أمِنتُ فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن هو ضد الخوف" (الطائي، ٢٠١٩، ص١٩)، فالأمن يعني أن يكون الإنسان سليماً وبعيداً عن الأذى، فلا يوجد أحد آمن بالكامل، فالحوادث ترد في أي وقت، والموارد الاقتصادية قد تكون قليلة ونادرة، ويفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب والنزاعات ولكن الأكيد هو أن الحاجة إلى الإحساس بوجود الامن قيمة انسانية اساسية وشرط أساسي للعيش بشكل محترم (غريفتش واوكالاهان، ٢٠٠٨، ص٧٨).

كما إن الأمن يعني في الاصطلاح التحرر من التهديد، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطاً مطلقاً، فإما أن يكون المرء آمناً وإما ان لا يكون، كما انهم ينظرون إلى الامن على أنه أمر نسبي، فهناك درجات مختلفة من الأمن، ومن الممكن النظر إليه بوصفه أمر موضوعي وذاتي في آنٍ واحد، فالموضوعي يشير إلى واقع الحال، فيما إذا كان الشخص مهدداً فعلاً وتتوافر له الحماية الكافية، أما الذاتي فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته، لا في التحرر من التهديد

ISSN. 1815-8854

فحسب، بل في الشعور بالحرية (روبنسون،٢٠٠٩، ص٢٦٩)، و درجت الأبحاث واغلب والدراسات التي تدور حول الدولة على تحليل مصطلح الأمن حيث الدرجة (العالية أو المتدنية)، وليس من حيث الوجود التام أو العدم، وقد عدَ الأمن تأريخياً، قيمة جوهرية وهدفاً تسعى اليه الدول، وكان هذا الموقف في كثير من الاحيان ضمنياً ومفترضاً وليس ظاهراً ومصرحاً به (ايفانز ونوينهام، ٢٠٠٤، ص٦٧١).

وبذلك يكون الأمن الهدف الأول للأفراد وللشعوب وللدول، وهو يمثل الحافز الأول لنشاطاتهم وعلاقاتهم التي تهدف إلى حفظه والقضاء على التهديد، كما أنه وفي عصر المعلوماتية لم تعد الدول وعمليات سباق التسلح هي المهدد الوحيد للأمن بل ظهرت قضايا جديدة، على مستوى الافراد والمجتمعات بدأت تشكل تهديداً كبيراً للأمن.

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي وفق مدرسة كوبنهاجن

تمثل مدرسة كوبهاجن احد اهم المدارس الامنية في العالم، ونشأت عام ١٩٨٥ في معهد كوبنهاجن لابحاث السلام وقدمت اهم الدراسات الامنية واضافت ابعاداً جديدة للأمن، وضمت هذه المدرسة العديد من الباحثين ومن ابرزهم "باري بوزان" و"اولي وايفر" و"ليني هانسين" واخرون، ويعد البعد الاجتماعي للأمن (الأمن المجتمعي) احد اهم الطروحات النظرية التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن وبإشراف باري بوزان (قوجلي، ٢٠١٢،ع١٦٩، ص٢٥).

إذ انطلق (باري بوزان) في دراسته لمفهوم الأمن المجتمعي من إعادتهِ صياغة مفهوم المجتمع، فبدلاً من أن يقدم المجتمع بوصفهِ نظاماً من العلاقات المتبادلة يربط الأفراد فيه بثقافة مشتركة، يتجه بوزان نحو تبني مفهوم مختلف ويعد المجتمع في الاساس متمحوراً حول الهوية، وانه يتشكل من مجموع الأفكار والممارسات التي تحدد الأفراد بوصفهم أعضاء في مجموعة اجتماعية، كما وإن الأمن المجتمعي عند بوزان يتمثل بقدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ولغته وهويته ودينه في ظل وجود التهديدات المحتملة أو الفعلية (امينة، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٦٨١)، فضلاً عن قدرة الجماعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في الهوية الوطنية والدينية وفي اللغة، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، لذا وضمن هذا النوع من الأمن(المجتمعي)، يقع على عاتق كل دولة القضاء على ثلاثة مسائل رئيسة: الخوف، الجوع، والمرض الذي يواجه الافراد، ولكن ذلك لايتحقق بعملية الدولة وحدها، بل هو عملية مشتركة بين ابناء المجتمع الواحد وبين المسؤولين عنه، فالقدرة على التعاون بين السلطة وافراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن (عبد الرزاق، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٢٨).

وأدت هذه الأفكار إلى مزيد من التمييز بين أمن الدولة المستند على حماية السيادة، وأمن المجتمع الذي يستند على حماية الهوية، الأمر الذي دعا بأنصار مدرسة كوبنهاجن وعلى رأسهم (بوزان) إلى عدَ المجتمع مرجعاً للأمن مستقلاً بذاته ومقابلاً للدولة، والى عدِ "الهوية"-كقيمة- موضع تهديد مقابل "السيادة" (قوجلي،٢٠١٤، ص٨١).

ويؤكد بوزان أن الأمن المجتمعي يعني "أمن الجماعات داخل الدولة، وهو يرتبط بما يُمكِنُّ الجماعة من الاشارة إلى نفسها بضمير "نحن" في مقابل الآخر الذي شكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية (أي نحن) والتي قد تكون (أمة، أقلية، اثنية، جماعة دينية وغيرها)" (خضراوي،٢٠١٥-٢٠١٦، ص٤٥).

ISSN. 1815-8854

ويمكن القول انه ورغم تأكيد (باري بوزان) على دور الجماعات داخل الدولة على الأمن المجتمعي، لكنه من جهة ثانية يؤكد على أن الأمن المجتمعي يظل مرتبطاً بالدولة بحيث انه لا يقوض امنها ولكن يساهم في اعطاء دفعة كبيرة للدراسات الامنية، وهذا ما يؤكد على ان بوزان بقي وفياً للطرح الدولاتي الواقعي(النظرية الواقعية)، فقد كان هدفه من توسيع قطاع الأمن ليشمل الأمن المجتمعي هو الابقاء الدائم على الوحدة السياسية(الدولة) والمحافظة على استقرارها، في ظل نظام دولي فوضوي (خضراوي، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٤٥).

وبهذا فإنه يمكن تلخيص نظرة بوزان للأمن المجتمعي في انه يتمثل في قدرة الجماعات داخل الدولة على حفظ هويتها الثقافية والدينية والاثنية، وتعزيزها، وفي قدرة الدولة على حماية خصوصية مجتمعها وهويته، فتحقيق الأمن المجتمعي هو مسألة مشتركة بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة اخرى، ولكن يبقى الهدف الأساس هو تحقيق استقرار الدولة ككل.

المطلب الثالث: المعضلة الامنية المجتمعية في رؤية مدرسة كوبنهاجن

قدمت مدرسة كوبنهاجن ومن خلال مفكريها البارزين، امثال (اولي وايفر) و(باري بوزان)،طرحاً جديداً، تمثل في عدِها ان المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات نفسها التي تؤدي إلى نفس نوع وعملية التفاعل السلبي للمعضلة الامنية بين الدول، وأن المعضلة الأمنية المجتمعية تحدث، عندما تؤدي جهود احدى الجماعات لزيادة امنها المجتمعي (تعزيز هويتها) إلى اشاعة الخوف في الجماعات الاخرى، بشكل يدفعها إلى زيادة امنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة ما بين الجماعات، بحيث تؤدي مساعي زيادة الأمن إلى انقاصه وتقليله في النهاية، ويعود السبب في حدوث هذه المعضلة إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة (خاصة الأقلية) يمكن أن يكون كبيراً لدرجة انه ينتج سلوكاً (شبه ابادي) تجاه الجماعات المجاورة، أو تجاه الدولة نفسها (قوجلي، ٢٠١٤،ص٨٣).

كما ان القول أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، يعني انها تتمحور حول ما يمكن لمجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير نحن "نحن ابناء المهاجرين في فرنسا، نحن الاكراد في تركيا، ونحو ذلك"، لكن التحدي يتمثل في تطور مسارها فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم بالمطالب وإشباع حاجات معينة، حيث يؤدي الإدراك والفهم دوراً كبيراً ومهماً، ومن ثم فإن المسار التفاعلي قد يتطور ويؤدي إلى معضلة امنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية اساساً وجوهراً للصراع على المصالح وسنداً للهيمنة أو حتى سنداً لبنية العلاقات القائمة مع باقي المكونات المجتمعية، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الانا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة المشروعة، بوصفها إطاراً للصراع من أجل البقاء، وبعدِها الضمان الوحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف (زقاغ، ٢٠١١،،ع٥، ص١٠٨).

كما أن المعضلة الأمنية المجتمعية هي معضلة "إدراكية"، فعندما يدرك الافراد أن الحكومة غير قادرة أو انها تفتقد الإرادة لحماية الجميع، فإنهم سيلجأون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الاثنية، بوصفه إطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديد الخارجي الذي يستهدف بقاءهم واستمرارهم، وفي ظل مأزق مثل هذا فإن محاولة أي مجموعة اثنية لتعزيز

ISSN. 1815-8854

امنها، سيتم تفسيرها من قبل الجماعات الاثنية الأخرى على انها حركة عداء باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركة –حسب رأي بوزان– تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية(هجومية) وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، إذ تشن مجموعة اثنية الهجوم بهدف حماية بعض المناطق التي يسكنها افراد الجماعة الاثنية نفسها، وذلك بحجة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي إلى حرب شاملة، وهذا ما ابرزته تجربة (البوسنة) فيما بعد الحرب الباردة (مصطفى، ٢٠١٠، ص١٢٧).

وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد مرتكزات المعضلة الامنية الاثنية عند باري بوزان بأربع مرتكزات اساسية هي: (عبد الرزاق،٢٠١٦-٢٠١٧، ص٣٨)

١. الفوضى: التي تتمثل في ضعف السلطة المركزية وضعف الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية المختلفة، مما يؤدي إلى إنتاج تصور لبيئة شبه فوضوية.
٢. الخوف وانعدام الثقة بين الاطراف: والذي يشمل الخوف من فقدان هوية الجماعة الاثنية، والخوف من قمع وطمس جزء من التقاليد والاعراف الاثنية للجماعة، فضلاً عن الخوف من التطهير والابادة العرقية.
٣. التباري بين الجماعات حول الموارد وحول توفير الأمن وفق منطق "اللعبة الصفرية"، لذلك فإن زيادة مستوى أمن الجماعة (أ) يؤدي إلى انخفاض مستوى أمن الجماعة (ب)، وهو ما يسمح بشكل كبير في حدوث الصراع الاثني.
٤. سوء الفهم، فتدفق المعلومات المغلوطة والمشوشة يمكن أن يؤثر على موقف الجماعة الاثنية، كما يحتمل أن تلجأ إلى القوة كرد فعل عن تلك المعلومات.

المبحث الثاني

الأمن المجتمعي في محافظة نينوى

تعد محافظة نينوى من أغنى المحافظات العراقية من حيث تكوينها المجتمعي والثقافي فهي تضم عدداً كبيراً من الجماعات والاقليات فإلى جانب العرب والاكراد هناك المسيحيون والايزيدية والشبك والتركمان والكاكائيون، ومنذ عام (٢٠٠٣م) شهد الأمن المجتمعي في محافظة نينوى تدهوراً ملحوظاً وازدادت حدته عاماً بعد آخر حتى وصل إلى ذروته بعد سقوط الموصل وسيطرة تنظيم داعش على المحافظة في (٢٠١٤م)، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على التكوين الاجتماعي وعلى الاقليات في محافظة نينوى، فضلاً عن التعرف على الأمن المجتمعي وتحدياته فيها منذ عام (٢٠٠٣م) ولحد الآن.

المطلب الأول: الأقليات في نينوى

قبل الحديث عن الاقليات في نينوى لابد أن نحدد ما المقصود بالأقليات، فالأقلية هي "جماعة أقل عدداً من بقية سكان الدول، وفي وضع غير مسيطر من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، يملك أفرادها سمات اثنية، دينية أو لغوية تختلف عن تلك التي يملكها الاغلبية من السكان، ويظهرون ولو ضمنياً، حساً بالتضامن بهدف الاحتفاظ

ISSN. 1815-8854

بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم" (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص٥)، ويرى برهان غليون بأن الأقلية تمتاز بوجود حس بالتضامن الداخلي الذي يوحدها في مواجهة الاغلبية، دون أن يلغي انقساماتها واختلافاتها الداخلية ونزاعاتها الخاصة في الظروف الطبيعية التي لا تتسم بطابع المواجهة، ويظهر هذا التضامن في أوقات الأزمات الاجتماعية لاسيما حين يصبح الصراع على السلطة صراعاً من أجل البقاء (حمدو، ٢٠١٨، ع٢، ص٤٢٩)، كما ان للأقليات خمس صفات اساسية تتمتع بها وهي :(مجر،١٩٨٢، ص١٢)

١. تتكون من أجزاء داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها.
٢. تمتاز بصفات عضوية وثقافية خاصة بها، كما انها تنظر الى الأجزاء المسيطرة في المجتمع الذي تعيش بداخله على انها تحاول التقليل من قيمتها.
٣. حتى في حالة عدم وجود بعض الخصائص الثقافية أو البيولوجية الخاصة والواقعية، فإن العضوية داخل الاقليات تنتقل بالوراثة عبر الاجيال.
٤. تكوُّن السمات الخاصة المشتركة بين افراد الاقليات نوعاً من الشعور بالعجز او النقص، ينتج عنه وجود مشكلة في الشعور بالذات فيما بينهم.
٥. يتجه افراد "الاقليات" عادةً إلى التزاوج الداخلي فيما بينهم.

ويمكن تقسيم الاقليات في محافظة نينوى –والتي ينطبق عليها التعريف الذي تقدم فضلاً عن الصفات المشتركة– إلى أربعة أقسام:

أولاً: المسيحيون

عند الحديث عن المسيحيين في العراق بشكل عام لابد من توضيح بأنهم يتوزعون اثنياً ما بين: كلدان، وارمن، وسريان، وآشوريين، كما ينقسمون مذهبياً إلى: مسيحيين ارثدوكس، وكاثوليك، وانجيليين، وبرتستانت (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص٣٧)، أما عن المسيحيين في محافظة نينوى تحديداً فهم ينقسمون الى عدة اقسام: القسم الأول (السريان الكاثوليك)، وهم من الطوائف المسيحية التي تنتمي إلى (السريانية القديمة)، و يتواجدون في المحافظة في بعض القرى في (قره قوش)، مركز قضاء الحمدانية، وفي برطلة وفي بعشيقة في قرية (ميركي) التابعة للناحية، وايضاً في بعض القرى التابعة لقضاء سنجار، ولهذه الطائفة دير أثري مشهور باسم الشهيد القديس "بهنام" ويعرف لدى الأهالي بدير "مار بهنام"، اما القسم الثاني فهم (السريان الارثدوكس)، وهم أيضاً طائفة تنتمي إلى السريانية القديمة وتمثل إحدى سلاسل الاسرة السامية التي استوطنت العراق واعتنقوا المسيحية منذ ظهورها، ولهم اليوم في العراق ثلاثة (ابرشيات) اثنتان منها في الموصل وواحدة في بغداد ولهم دير واحد في نينوى وهو (دير مار متي)، أما القسم الثالث (الارمن) فهم قلة في المحافظة ولا يوجد إلا بعض العوائل داخل المدينة وخارجها، اما القسم الرابع والآخير فهم المسيحيون (الآثوريون)، ويطلقون على انفسهم (الآشوريون) وهم من (الآراميين) القدماء ويتواجدون داخل المحافظة بنسبةٍ ضئيلة في بعض الأقضية والنواحي

ISSN. 1815-8854

وبنسب مختلفة في (الشيخان، سنجار، تلكيف)، إلى جانب الثقافات الفرعية الأخرى (ويسي وكنعان، ٢٠٠٦، ع١٤، ص٦٥).

ثانياً: الأيزيدية

الأيزيدية هم من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق وجذور ديانتهم تعود إلى آلاف السنوات في بلاد ما بين النهرين وتسمية هذه الجماعة أثارت لبساً عن طبيعة معتقدهم فكلمة (ئيزي) أيزي يعني الله و(ئه زادي) يعني الخالق باللغة الكردية وكلمة الايزيدي تعني عبد الخالق، وبذلك يطلق الايزيديون على انفسهم الاسم (ايزيدي) بما معناه من (خلقني) وليس يزيدي نسبةً إلى (يزيد بن معاوية) كما هو شائع لدى بعض الناس (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص٣٩)، ويتمركز الايزيديون في جبل سنجار (١١٥) كم غرب الموصل، وفي منطقة الشيخان، وفي بعض القرى والنواحي في قضاء تلكيف وناحية بعشيقة في محافظة نينوى (سلوم واخرون، ٢٠١٥، ص٢٢)، وتعد الديانة الايزيدية من بين الديانات التي لم تكشف عن اسرارها وبقيت غامضة نوعا ما للأسباب الآتية: (العجلي، ٢٠١٢، ص ص٧١ –٧٢)

١. الاضطهاد الذي كانت تتعرض له هذه الطائفة الدينية، وعلى مر التاريخ، كالتعذيب والتشريد والسلب، ووصل هذا الأمر إلى حد التصفيات الجسدية.
٢. محاولة تحويلهم عن دينهم بإستخدام الوسائل المختلفة غير المشروعة لأجل ادخالهم في الديانة الاسلامية أو المسيحية.
٣. نشر بعض المغالطات عن ديانتهم، حتى عدهم البعض مسلمين ارتدوا عن الاسلام ويجوز قتلهم، وكما أدعى بعض رجال الدين المسيحي نفس الدعوى، مما جعل الايزيديون يكتمون ويعزلون أسرار ديانتهم عن الآخرين.

ثالثاً: التركمان

ينحدر التركمان في أصولهم من قبائل "اوغوز" الناطقة بالتركية وقد بدأوا بالتوطن في العراق منذ (١٥٠٠) عام، والتركمان هم ثالث اكبر جماعة اثنية في العراق (بعد العرب والكرد)، وهم يعيشون في قرى ومدنٍ شمال العراق في تلعفر والموصل والتون وكركوك وطوزخورماتو وكفري وخانقين (تانيجا، ٢٠٠٩، ص٦٠)، والتركمان مسلمون لغتهم التركمانية تعود إلى اللغة التركية (القديمة)، ولكنها تكتب بأبجدية عربية، ومن جهة أخرى فإن التركمان لا يؤلفون "كتلة مجتمعية" حول مدينة الموصل أو داخلها كما هو حال العرب أو الكرد بل يتوزعون في القرى القريبة، والتي اصبحت بفعل عامل التطور ضمن اطار المدينة، كما انهم يتواجدون في قضاء تلعفر فضلاً عن قرى مختلفة تضم اضافة اليهم الشبك والباجوان، وفي بعض القرى يصعب التفريق بين التركمان وبين الشبك والباجوان عند من لا يستطيع التمييز بين لغة الشبك ولغة التركمان (ويسي وكنعان، ٢٠٠٦، ص ص٦٠–٦١).

رابعاً: الشبك

يسكن الشبك في العراق منذ ما يناهز خمسة قرون، وهم في الواقع مسلمون، ويتحدثون لغة خاصة بهم تتميز عن العربية والكردية، وهم يعيشون مع الأقليات الدينية الاخرى مثل المسيحيين والايزيديين في منطقة سهل نينوى، كما ان

ISSN. 1815-8854

غالبيتهم (اي ما يقرب ٧٠%) من الشيعة الإمامية (الأثني عشرية)، والباقون من السنة، وعلى الرغم من انقسامهم المذهبي، فإنهم يتشاركون بميراث عقائدي طقوسي خاص من (العرفان والتصوف)، وذلك لتأثرهم تأريخياً ببعض الطرائق الصوفية (سلوم واخرون، ٢٠١٥، ص٢٥).

ويتوزع الشبك على عددٍ من القرى في سهل نينوى، وللشبك تمثيل سياسي برز بعد العام (٢٠٠٣)، حيث تبلور أول كيان سياسي لهم في ٢٠ أيار (٢٠٠٣)، وضم مجموعة من المثقفين والشخصيات العشائرية البارزة، ونخبة من الشباب الذين أخذوا على عاتقهم تمثيل الشبك وإبراز هويتهم المستقلة (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص٣٩).

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي في محافظة نينوى بعد عام (٢٠٠٣)

إن محافظة نينوى هي محافظة تجمع عدداً كبيراً من الاقليات والمكونات المختلفة، فهي موطن، المسيحيين، والايزيديين، والشبك، والاكراد، والعرب، وقد تعرض امنها المجتمعي للعديد من الانتهاكات، يمثل اولها محاولات التعريب التي فرضتها الأنظمة السابقة التي حكمت العراق فضلاً عن، نقل القبائل العربية بهدف تغيير التركيبة السكانية، مما ساهم في هشاشة التماسك الاجتماعي، وكلها ظواهر تفاقمت في السنوات التي اعقبت تغير نظام الحكم بعد عام (٢٠٠٣)، ومهدت المجال لنجاح تنظيم (داعش) في بسط سيطرته على المنطقة عام (٢٠١٤)، وعلى الرغم من ان تصريحات العديد من الجماعات النازحة على ان العلاقات بينها كانت جيدة ومقبولة قبل سيطرة (تنظيم داعش)، الا ان هناك العديد من العوامل التي ساهمت في هشاشة النسيج والامن المجتمعي، ويصعب على المدنيين التعبير عنها في بيئة القمع الموجودة في العراق، ويتضح من تاريخ النزوح في نينوى وجود نمط مستمر لإقتلاع السكان المدنيين من مناطقهم، إما بتنفيذ سياسات حكومية او حزبية، وكانت عمليات النزوح المتعددة للأقليات من مدينة الموصل بمثابة بداية لهجرة الاقليات شبه الكاملة من نينوى بعد سيطرة تنظيم داعش عليها في عام (٢٠١٤)(kheder and others, 2015, p10).

ففي المجال الأمني يمكن القول: أن الاقليات ومنذ عام (٢٠٠٣) بدأت تتعرض لتهديدات واستفزازات وعمليات خطف من قبل الميليشيات والعصابات الارهابية، وقد طال الأمرُ كل الجماعات والاقليات فالمسيحيون تعرضوا للتهديد والقتل والخطف مما حدى بهم إلى الانتقال من داخل مدينة الموصل إلى الأطراف في الحمدانية وبرطلة، وغيرها من المناطق التي تشكل مناطق تركز للمسيحيين وتعد اكثر أمناً بالنسبة لهم، وحتى في سهل نينوى تعرض المسيحيون إلى مضايقات من قبل الاحزاب الكوردية، وتعرض المسيحيون للعديد من التهديدات والممارسات القسرية بهدف صهرهم (تانيجا، ٢٠٠٩، ص٦٩)، ووصلت التهديدات إلى مستوى الذروة عند سيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى وما حدث من تهجير قسري للمسيحيين من المحافظة وسرقة منازلهم وممتلكاتهم.

أما الايزيديون فكانت معاناتهم اكبر من غيرهم فمنذ عام (٢٠٠٣) اعلنت جماعات ارهابية متطرفة جواز قتل الايزيديين وبدأت عمليات قتل واستهداف لأبناء الطائفة الايزيدية وخلال شهرين فقط (ايلول وكانون الأول) عام (٢٠٠٤) قتل (٢٥) ايزيدياً وتعرض (٥٠) آخرين لأعمال عنف (تانيجا، ٢٠٠٩، ص٦٩)، كما واستمرت اعمال العنف ضد الايزيديين حتى وصلت الى أعلى مستوياتها عند سيطرة تنظيم داعش على المحافظة وقتلهم لعدد كبير من

ISSN. 1815-8854

الايزيدية ووضعهم في مقابر جماعية، إضافة إلى سبي نساءهم وخطف الأطفال. والشكل الآتي يبين عدد الاشخاص المستهدفين وحجم الاضرار التي تعرضت لها الطائفة الايزيدية على يد تنظيم داعش:

الشكل(١) (عدد الاشخاص وحجم الاضرار التي تعرضت لها الطائفة الايزيدية على يد تنظيم داعش)

عدد الايزيديين قبل الهجمات الارهابية	٥٥٠٠٠٠
عدد الايزيديين النازحين بعد الهجوم	٣٦٠٠٠٠
عدد القتلى	١٢٩٣
عدد الايتام	٢٧٤٥
عدد المخطوفين	٦٤١٧(منهم ٣٥٤٨ إمرأة و٢٨٩٦ رجل)
عدد المزارات ودور العبادة المدمرة	٦٨
عدد المقابر الجماعية	٦٨
عدد الاشخاص الذين تم تحريرهم	٣٢٠٠ شخص(منهم١١٥٠ إمرأة و٣٣٧ رجل و١٨١٣ اطفال
عدد الاشخاص المخطوفين ولايعلم مصيرهم	٣١١٧ شخص (منهم ١٤٥٢ إمرأة و١٦٦٥ رجل)

ينظر: (المفوضية العليا لحقوق الانسان، ٢٠١٨، ص٥).

والشبك كذلك كان لهم نصيب من اعمال العنف حيث يقدر عدد القتلى منهم منذ عام (٢٠٠٣) بحوالي (١٣٠٠)، وقد تم استهدافهم من قبل الميليشيات في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى بهدف تهجيرهم، ومثلهم مثل باقي الاقليات الاخرى عانى الشبك من اقتحام داعش للموصل وسهل نينوى عام (٢٠١٤)، إذ وردت تقارير حول تعرض الشبك إلى مذابح وعمليات خطف، فضلا عن نزوحهم وتهجيرهم الى المحافظات الشيعية في وسط وجنوب البلاد (بوتك واخرون، ٢٠١٤، ص١٤٧)، وفيما يلي عدد الشبك الذين تم استهدافهم من قبل تنظيم داعش:

الشكل(٢) (عدد الشبك المستهدفين من قبل تنظيم داعش)

عدد المهجرين	٢٠٠٠٠٠
القتلى	١٢٤
المخطوفين	١٢٦(منهم ٢٧ إمرأة)

ينظر:(المفوضية العليا لحقوق الانسان، ٢٠١٨،ص٥).

ISSN. 1815-8854

ولم يسلم التركمان كذلك من اعمال العنف، فمنذ عام (٢٠٠٣) والتركمان ضحية لأعمال الميليشيات التي تسعى إلى تهجيرهم عن طريق الترويع والقتل، ومع اقتحام قوات داعش الارهابية وسيطرتها على (تل عفر) بمحافظة نينوى قاموا بإحراق عدد كبير من المنازل والمواشي والمحاصيل وبتفجير الجوامع الشيعية، مما تسبب في نزوح عدد كبر من التركمان(بوتك واخرون، ٢٠١٤، ص١٤٧)، وفيما يلي عدد التركمان الذين تم استهدافهم من قبل تنظيم داعش :

الشكل(٣) (عدد التركمان المستهدفين من قبل تنظيم داعش)

المهجرين	٥٦٠٠٠٠
القتلى	٨٢٠
المخطوفين	٦٠٠ إمرأة و٢٠٠ طفل

ينظر:(المفوضية العليا لحقوق الانسان،، ٢٠١٨،ص٥).

أما من الجانب السياسي والقانوني فيمكن القول أن الاقليات في محافظة نينوى تعرضت إلى نوع من الاقصاء والتهميش، فمن الناحية العملية يمكن القول إن المشاركة السياسية أو التمثيل السياسي للأقليات، هو تمثيل رمزي أو غير مؤثر وسط صراع الكتل الكبرى، فيتعين على ممثلي الاقليات التعاون أو مد جسور علاقات مع احدى الكتل الكبرى، مما جعل ممثلي الاقليات مجرد تابعين في المواقف السياسية لإحدى الكتل الكبرى، اكثر من كونهم ممثلين لقضايا اقلياتهم ومعبرين عنها (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص٥٤)، كما أن قانون حماية الاقليات لايزال في ادراج مجلس النواب ولم يتم اقراره لحد الان، كما ان القوانين الجنائية لازالت لا تشمل حضراً صريحاً للتمييز العنصري، ولاتزال الاجراءات المتبعة لنبذ خطاب الكراهية لا ترتقي للمستوى المطلوب، ولا يعد نشر الافكار التي تتضمن التمييز العنصري والكراهية جريمة يعاقب عليها القانون (المفوضية العليا لحقوق الانسان، ٢٠١٨، ص٥).

كما ان الجانب الاقتصادي للأقليات لم يكن افضل من بقية الجوانب فعمليات التهجير القسري التي تعرضوا لها، فضلاً عن موجة نزوح الاقليات الهائلة من محافظة نينوى، أدت إلى نتائج اقتصادية سيئة جداً بالنسبة لأبناء الاقليات، فقد خسر الكثير من ابناء الاقليات فرص عملهم وانخفضت مدخولاتهم بشكل كبير، فضلاً عن خسارتهم لمنازلهم وممتلكاتهم وازدادت نسبة الفقر بين الاسر النازحة من (٢٣%) إلى حوالي (٣٨%)، وبعبارة أخرى فإن واحداً من بين كل اربعة افراد من النازحين هم فقراء حالياً(مفتن، ٢٠١٨، ص٣٦).

أما من الجانب الاجتماعي فإن أبناء الاقليات يرون إنهم وقع عليهم ظلم اجتماعي كبير يتمثل بالتفاوت في الحقوق، ووجود حالة من التمييز لصالح فئات معينة من المجتمع بعكس فئات اخرى (عبد الله واخرون، ٢٠١٨، ص١٣٧)، وقد كان للنزوح اثر كبير في تعزيز الانقسامات بين مختلف الاقليات النازحة، لابل وداخل الجماعة الواحدة ايضاً، فضلاً عن حالة الاستقطاب العام بين الاقليات والاكراد من جهة، والعرب السنة من جهة اخرى، كما ازداد الشعور لدى الاقليات بخيبة الامل نتيجة لإنعدام الحماية لهم خلال سيطرة تنظيم داعش، مما دفع الاقليات الى السعي نحو تكوين ميليشيات خاصة للحماية على اسس عرقية ودينية وهذا مايشكل تحدٍ كبير للأمن المجتمعي في المحافظة.

ISSN. 1815-8854

يضاف الى ذلك تنامي الاحساس لدى الاقليات بوجود خلل اجتماعي جعلها تشعر بالإحباط وبعدم قدرة المجتمع على استيعابها بشكل كامل، وهذا ما دفع الاقليات إلى نوع من الانعزال ومحاولة الالتفاف حول قيادتها بشكل خلق حالة من التطرف العرقي والفكري والايديولوجي (العجلي، ٢٠١٢، ص٣٠)، إذ شهدت البنى الاجتماعية للأقليات تطوراً ملحوظاً، وتحول خِطابها نحو مزيد من تأكيد الهوية والبحث عن الجذور، وتأكيد حضورها السياسي، بغية الحفاظ على وجودها والمطالبة بسائر حقوقها، وهذا ما عكس تطوراً يتلائم مع تسارع الاحداث على ارض الواقع، لاسيما بعد أن اكدت القوى الكبرى (الشيعية، السنية، الكردية) بحضورها الديموغرافي القوي، أهمية مثل هذا الحضور في نتائج الانتخابات التي حملت نخبها إلى السلطة (سلوم، الاقليات في العراق، ٢٠١٣، ص ١٣).

فضلاً عن ذلك تزايد الشعور لدى الاقليات في العراق بتهميشهم في مجال التعليم واللغة، فالمناهج الدراسية في المدارس العراقية لاتزال تغفل في كثير من الاحيان، دراسة تأريخ وثقافة مختلف الاقليات العرقية والدينية، وعلى الرغم من ذكر الاقليات في المناهج الدراسية منذ عام (٢٠١٢)، غير أن الكثير منهم يصر أن ذلك يعد غير كافٍ، كما أنه على الرغم من أن الدستور العراقي يضمن حق تعليم الاطفال بلغتهم الأم، لكن عملياً لا يطبق هذا الحق ولايعمل به، وصرح ممثلوا التركمان والشبك والايزيديين والمسيحيين اكثر من مرة، بانهم يواجهون ضغوطاً كبيرة في الدراسة باللغة الكردية داخل المناطق الخاضعة لحكومة كردستان، ومن ثمّ فإن لغتهم الأم معرضة للزوال (بوتك واخرون، ٢٠١٤، ص٢٠).

ويمكن القول إن هذه التحديات تشكل اسباباً دافعة ادت إلى تهديد وفقدان للأمن المجتمعي في محافظة نينوى وإلى الوصول لمستوى معضلة أمنية مجتمعية تحتاج إلى حلول وعلاجات فورية وحاسمة، وسنحاول في المبحث الآتي ايجاد بعض الحلول عبر الاستفادة من افكار (مدرسة كوبنهاجن وسيما باري بوزان) حول الأمن المجتمعي أو ما يمكن تسميته (أمن الخصوصيات الاجتماعية والهويات الثقافية).

المبحث الثالث

المعالجات والحلول لتحقيق الامن المجتمعي في محافظة نينوى

بداية يمكن القول إن الدراسات الامنية الحديثة قدّمت أفكاراً مختلفة حول الأمن وكيفية تحقيقه، لاسيما إنها ركزت على الجانب المجتمعي وعلى الهويات ودورها في تعزيز الأمن، فضلاً عن تحديدها لكيفية تصاعد حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، وعن طريق تحليل هذه الافكار يمكن تحديد مجموعة من المعالجات والحلول التي يمكن الافادة منها لتحقيق الأمن المجتمعي في محافظة نينوى، وسيتم تناولها وفقاً للمطالب الآتية:

المطلب الاول : تعزيز الهويات وحماية الخصوصيات الثقافية

من الضروري ان تقوم الحكومة بتعزيز الهويات وحماية الخصوصيات الثقافية للجماعات والأقليات، وبصورة عادلة، ويمكن أن تقوم الحكومة بهذه المسألة عن طريق عدة مجالات:

ISSN. 1815-8854

المجال الأول: اهتمام الحكومة بتراث وحضارة الاقليات الموجودة في محافظة نينوى والمحافظة عليها، ودعم اقامة ندوات، ومؤتمرات، وورش تؤكد على أهمية هذه الحضارات والتعريف بها، فضلاً عن تضمين مناهج التعليم شرحاً وافياً عنها، بشكل يعزز الشعور لدى الاقليات بهويتهم وبثقافتهم ودورهم في المجتمع، هذا فضلاً عن الاهتمام بترميم المزارات والكنائس التي تضررت في الحقبة الاخيرة لأنها تشكل جزءاً من تأريخ الاقليات وخصوصيتها الثقافية.

كما ويشير البعض إلى ضرورة الاستثمار في "رأس المال الحضاري" الذي يشكل مصدر قوة للبلاد، لاسيما وأن ما تتعرض له الاقليات من خطر الانقراض والهجرة يعد تهديداً لهوية العراق وغناه الثقافي والحضاري (العجلي، ٢٠١٢، ص٢٥٥).

المجال الثاني: التأكيد على لغة الاقليات الموجودة بالمحافظة والاهتمام بها، فاللغة لدى الاقليات هي مسألة اساسية ووجودية؛ كونها تعبر عنهم وعن ثقافتهم وعن انتمائاتهم. وترى اليونسكو أن في اندثار أي لغة خسارة لا تعويض للبشرية عنها للأسباب الآتية (سلوم، مختلفون ومتساوون، ٢٠١٣، ص١٨):

١. تعد اللغات ادوات التنشئة الاجتماعية والاتصال، وبها تتم عملية التعبير كذلك عن الممارسات الاجتماعية والثقافية وايصالها للاخرين.
٢. لا يمكن الاستغناء عن اللغات في تنمية المعرفة ونقلها.
٣. اللغات شواهد، على النشاط الابداعي للبشر، وهذا بفضل تنوعها المذهل.
٤. اللغات تعطي الناطقين بها هوية.
٥. تنطوي اللغات على تجارب الماضي والثقافات والهويات وتحمل كذلك التطلعات واحلام المستقبل.
٦. هناك وعي متنام للعلاقة المتبادلة–المتكاملة بين التنوع البيولوجي، والتنوع الثقافي، والتنوع اللغوي.

المجال الثالث: ايقاف ومنع خطاب الكراهية والتمييز والتحريض ضد الاقليات، وتشجيع الحوار ولاسيما الحوار الديني، عبر تعزيز الأطر المدنية للحوار ما بين رجال الدين المسلمين ورجال الدين من بقية الاقليات، حيث أن تهيئة الاجواء لخلق حوار تواصلي عن طريق الزيارات المتبادلة والمشاركة في المناسبات الدينية المختلفة الاسلامية، والمسيحية، والايزيدية كفيل بتهيئة ارضية مناسبة لتصحيح الصورة النمطية عن الآخر عن طريق إقامة فعاليات مشتركة، فضلاً عن تشجيع رجال الدين على المشاركة في المؤتمرات الدولية والمناسبات العالمية الخاصة بالتسامح والحوار التي تقيمها الأمم المتحدة (المنظمات الدولية المهتمة بالحوار) مما يمكنهم من الانفتاح على خبرة غنية تعزز خطاب الاعتدال وتخفف من خطاب التحريض ضد الآخر المختلف دينياً(سلوم واخرون، ٢٠١٥، ص١٣٥).

المطلب الثاني: بناء ثقة افراد الاقليات بالحكومة

من المعلوم ان افراد الاقليات فقدوا الثقة بالحكومة وبقدرتها على توفير الحماية لهم لذا فإن مسألة اعادة ثقة ابناء الاقليات لابد ان تكون لها الاولوية، وإن هذه المسألة تتطلب دعم الحكومة في عدة مجالات أهمها:

ISSN. 1815-8854

المجال الاول: توفير الحماية للأقليات عن طريق منع الاعتداء عليهم، والذي يتطلب توفير قوات اكبر من الشرطة والجيش في مناطق تواجد الاقليات، فضلاً عن كبح المذنبين ومعاقبة كل من يعتدي أو يهدد أمن الأقليات بغض النظر عن انتماءاته.

وإن هذا الأمر يتطلب من الحكومة العراقية أن تنفذ إجراءات جادة للتحقيق والكشف عن التحقيقات في اعمال العنف والجرائم التي ارتكبت ضد ابناء الاقليات ففضح العنف والكشف عن الفاعلين هو أولى خطوات القضاء عليه، وعلى الحكومة المركزية التدخل لدى حكومة اقليم كردستان لمطالبتها بإجراء تحقيقات مستقلة تشمل قوات الأمن والبيشمركة والتي وجهت اليها تهم بإرتكاب انتهاكات ابناء ضد الاقليات. (العجلي، ٢٠١٢، ص٤٩٧)

المجال الثاني: تعزيز الموقف السياسي والقانوني للأقليات عن طريق تطبيق الديمقراطية التوافقية، والحكم من خلال ائتلاف واسع يضم كل مكونات المجتمع، ويمنح حق النقض (الفيتو) المتبادل لجميع المكونات وتستعمل الاقليات هذا الحق بوصفه حماية من اضطهاد الاكثرية العددية لها، فضلاً عن التمثيل النسبي في الإدارات والمؤسسات (الوزارات والإدارة الذاتية للمناطق الخاصة بكل مكون) (حمدو، ٢٠١٨، ع٢، ص٤٢٩)، فضلاً عن السعي إلى تضمين الدستور قوانين تعزز حماية الاقليات وعلى النحو الآتي (العجلي، ٢٠١٢، ص٤٣٩):

١. تحديد دور المحاكم في التصدي للانتهاكات التي تحدث للأقليات.
٢. استحداث او تعديل تشريعات جديدة، يمكن ان تضع حداً لحالة التمييز القانوني ضد الأقليات.
٣. اعطاء دور اكبر للأقليات في صياغة القوانين التي تترجم المواد الدستورية المتعلقة بالاقليات.
٤. دمج المعاهدات التي وقعت عليها الحكومة العراقية والمتعلقة بحقوق الاقليات، وفي إطار القانون العراقي.

المجال الثالث: العمل على تحسين الوضع الاقتصادي للأقليات، وهذا ما يحتاج إلى إعادة بناء البنى التحتية لمناطق الأقليات والتي انهكتها معارك التحرير من سيطرة تنظيم داعش، فعوائل الاقليات النازحة لن يرغبوا في العودة إلى مناطق سكناهم دون توفر الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والبلدية وغيرها.

كما يجب على الحكومة العراقية أن تتعامل بجدية أكبر فيما يتعلق بالنازحين وتوفير مستلزمات العودة، فضلاً عن ضرورة إعادة بناء البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية يجب على الحكومة أن تغطي الفعاليات والأنشطة الآتية (مفتن، ٢٠١٨، ص٤٠):

١. انشطة وبرامج تدر الدخل لمشاريع متوسطة وصغيرة، لضمان الحماية الاقتصادية والاستقرار، وإعادة الاندماج.
٢. انشطة خاصة بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات الهشة من الايتام والأرامل والمطلقات، واصحاب الأمراض الزمنة.
٣. أنشطة وبرامج فاعلة من اجل توفير الحماية القانونية، فضلاً عن إصدار الوثائق، وإعادة الممتلكات.
٤. اقامة أنشطة وبرامج فاعلة لإكمال الدراسة، والعودة للانتظام في المؤسسات التعليمية.

ISSN. 1815-8854

٥. تنفيذ مشاريع لتوفير السكن للمتأثرين بالنزوح وعلى المدى الطويل، وعلى نحو خاص اولئك الذين تم تدمير ممتلكاتهم، أو تعرضت للتفخيخ، والتخريب، والحرق.

فضلاً عن ذلك فإنه لابد من القول أن مثل هذه الجهود لإعادة البناء الاقتصادي تتطلب توجيه اكبر للموارد من قبل الحكومة العراقية نحو هذه المناطق، إضافة إلى الحصول على دعم دولي اكبر من قبل الدول والمنظمات الدولية، لإعادة تأهيل هذه المناطق.

المطلب الثالث:التأكيد على دور الاطراف الفاعلة في المجتمع في تحقيق الامن المجتمعي

يجب أن يكون للأفراد والمجتمع ككل دور فاعل في تحقيق الامن المجتمعي إلى جانب الحكومة وبالتعاون معها، فلا يمكن للسلطة او الحكومة وحدها ان تقوم بتحقيق الامن المجتمعي دون أن يكون للأطراف الفاعلة في المجتمع دور حيوي وكبير، ومن اهم هذه الاطراف الشيوخ ورجال الدين وقادة المجتمع المدني الموثوق بهم، فضلاً عن النساء والشباب والشيوخ الذين حصلوا على التدريب اللازم واكتسبوا الثقة في المجتمع.

ويمكن أن يساعد هؤلاء الافراد في تحقيق الأمن من خلال الوساطة والحوار، لاسيما وأن الوساطة هي "عملية ميسرة لمساعدة الاطراف المتنازعة على فض وحل الصراع او النزاع وتغيير الشكل السلبي في علاقاتهم مع بعضهم البعض"، كما وتتضمن الوساطة وجود الوسيط الذي يساعد الاطراف المتنازعة على ايجاد حلول مشتركة للصراع او المشكلة، فضلا عن ذلك فإن الوساطة تساعد على ضمان تلبية احتياجات كافة الاطراف، وعلى اقامة علاقات سليمة وصحية بين افراد المجتمع، كما ان للوساطة دور في منع العنف اذا ماتم حل النزاع او الصراع بشكل سليم بمساعدة الوسيط وعملية وساطة جيدة (جكوبسون وهميان، ٢٠١٦، ص١٨)

ويؤدي الحوار دوراً اساسياً في تحقيق الامن المجتمعي فهو يعطي جميع الاطراف الفرصة لتبادل وجهات نظرهم حول القضايا المشتركة، ويتم عبر تدوين الاهتمامات والاحتياجات والمخاوف والهموم بدلاً من المواقف، ويمكن عن طريقه التوصل الى بناء توافق في الاراء بين الاطراف المتنازعة والمختلفة (روبوس، ٢٠١٥، ص٣٠).

وبما ان اجراء عمليات حوار على مستوى المحافظة ككل و بين اكثر من جماعة واقلية هو ليس بالامر الهين والسهل فلا بد من تأسيس لجان "سلام محلية" تضم ممثلين عن مختلف القطاعات /التركيبة السكانية للمجتمع، فضلاً عن اعضاء المجتمع المدني والتمثيل من مختلف المجموعات /المجتمعات العرقية او الثقافية او الدينية، وتقوم هذه اللجان بالعمل بنشاط على تعزيز السلام والتعايش والاحترام في المجتمع، فضلاً عن تحديد الصراعات والعوامل المحتملة التي تخلق علاقات سلبية، كما تسعى هذه اللجان الى اشراك المجتمع لتحويل النزاعات بطريقة بناءة وتعزيز رسالة السلام والتعايش (جكوبسون وهميان، ٢٠١٦، ص٢٣).

بناءً على ما تقدم ووفقاً للدراسات الامنية الحديثة يمكن القول إن تحقيق الأمن المجتمعي في محافظة نينوى يتطلب دوراً فاعلاً للحكومة العراقية، من أجل تعزيز هويات الاقليات، والحفاظ على إرثهم التأريخي والحضاري وعلى لغتهم وتقاليدهم، فضلاً عن دعمهم امنياً وسياسياً واقتصادياً، بشكل يعزز الثقة لديهم بالحكومة أولاً وبالمكونات الأخرى وعلاقاتهم فيها في

ISSN. 1815-8854

المجتمع ثانياً، كما يتطلب كذلك حراكاً مجتمعياً تقوده النخبة المثقفة والواعية، التي يمكن أن تفتح افاقاً للتعاون والحوار بين مختلف الجماعات والاقليات في المحافظة، وأن تسهم في تخفيف حدة المعضلة الامنية المجتمعية فيها.

الخاتمة

يعد الأمن المجتمعي وفق الدراسات الامنية الحديثة أحد أهم أبعاد الأمن في الدولة، حيث انه يرتبط بشكل أساس بالمجتمعات، والجماعات والأقليات التي تتكون منها تلك المجتمعات، وهو يرتبط بإدراك الجماعات والاقليات بأن هوياتها وخصوصياتها الثقافية غير مهددة، وأنها لا تتعرض لحالات صهر وإدماج قسري ضمن مجموعات كبيرة مسيطرة.

وتمثل محافظة نينوى انموذجاً واضحاً للأمن المجتمعي وحالات تهديده، لاسيما وأن المحافظة تتميز بتكوين مجتمعي تعددي، فهي تضم إلى جانب العرب والأكراد، أقليات أخرى متعددة مثل المسيحيين والايزيديين والشبك والتركمان، كما أنها تعرضت لتحديات كبيرة هددت بشكل واضح أمنها المجتمعي، وأدخلتها في معضلة أمنية مجتمعية.

ومن خلال ما تقدم فقد تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات:

١. أن الأمن المجتمعي في نينوى يرتبط بمدى إدراك الاقليات بأن لهم هويات واضحة ومستقلة لا يتم التعدي عليها بأي شكل من الأشكال.
٢. يقع على الدولة مسؤولية كبيرة في تعزيز الشعور لدى الأقليات بأن هوياتها محمية وأنه لا يمكن التجاوز عليه وأن هذا الأمر يجب أن يشمل ثلاثة جوانب:

أ- الاهتمام بحضارة وتاريخ وتقاليد الاقليات.

ب- التأكيد على اهمية لغة الاقليات وعدم اندثارها.

ج- الحد من خطاب الكراهية والتمييز ضد الاقليات.

٣. يرتبط الامن المجتمعي في نينوى بأبعاد الأمن الأخرى العسكرية والسياسية والاقتصادية، لاسيما وأن هذه الأبعاد تعزز من ثقة الاقليات بالحكومة وبدورها في تحقيق الأمن الشامل في المحافظة.
٤. لايمكن للحكومة أن تحقق الامن المجتمعي في المحافظة مالم يتعاون الافراد معها ويقوموا بدور فاعل من خلال الوساطة والحوار والسعي بجدية نحو تحقيق المصالحة المجتمعية.
٥. على الرغم من اهمية فكرة تحقيق الامن المجتمعي وقابليتها للتطبيق إلا انها قد لاتتناسب في بعض جوانبها مع المجتمع في محافظة نينوى كونها تحتاج الى مجتمعات وصلت الى مرحلة اعلى من النضج السياسي، ومن الملاحظ في نينوى سعي بعض قيادات الاقليات الى محاولة التعبئة غير المشروعة لقطاعات الاقليات وتبنيها افكار ومطالب تخل بالوحدة الوطنية، كما ان الحكومة العراقية وعلى مدار سنوات اثبتت فشلها في احتواء الاختلافات الاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها، واتجهت نحو مزيد من فرض السلطة بالقوة وخرق الديمقراطية والتقليل من حجم المشاركة السياسية للاقليات.

قائمة المصادر

ISSN. 1815-8854

أولاً: القواميس والموسوعات

١. ايفانز، غراهان/ نوينهام، جيفري، ٢٠٠٤، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ط١.
٢. روبنسون، بول،٢٠٠٩، قاموس الأمن الدولي، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط١.
٣. عبد الله وآخرون، عمرو خيري،٢٠١٨، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، (بغداد، جمعية الأمل العراقية)، ط١.
٤. غريفيتش،مارتن /اوكالاهان، تيري،٢٠٠٨، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ط١.

ثانياً: الكتب

١. جكوبسون، كاي براند/ هميان، كوينث،٢٠١٦، الوساطة والحوار والمصالحة المجتمعية في نينوى، ترجمة سامان سليم وطيبة مُحَمَّد، (دهوك، مسارات نينوى للتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي).
٢. روبوس، نوربرت،،٢٠١٥ اسس تيسير الحوار، (برلين، مؤسسة بيرغهوف).
٣. سلوم، سعد،٢٠١٣، الاقليات في العراق..الذاكرة..الهوية..التحديات، (بغداد، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية)، ط١.
٤. سليم، قسوم، ٢٠١٨، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية..دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط١.
٥. الطائي، طارق مُحَمَّد ذنون،٢٠١٩، الأمن الدولي في القرن الواحد والشعرين، (عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع)، ط١.
٦. العجلي، شران،٢٠١٢، واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، (بغداد، بيت الحكمة)، ط١.
٧. قوجلي، سيد احمد،٢٠١٤، الدراسات الامنية النقدية..مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية)، ط١.
٨. مجر، سميرة،١٩٨٢، المدخل لدراسة الاقليات، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية)، ط١.
٩. مصطفى، فرهاد جلال،٢٠١٠، الأمن ومستقبل السياسية الدولية، (السليمانية، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر)، ط١.
١٠. مفتن، احمد قاسم،٢٠١٨، اتجاهات النزوح في العراق..جغرافية الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة، (بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط).

ثالثاً: البحوث والدراسات

١. اسمهان، خرموش،٢٠١٨، الامن المجتمعي مدخل لبناء الامن الانساني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد(٤).
٢. حمدو محمود عزو،٢٠١٨، التوافقية وتعزيز المواطنة للأقليات في العراق، مجلة جامعة دهوك للعلوم الانسانية والاجتماعية، دهوك، العدد (٢).
٣. زقاغ، عادل، ٢٠١١، المعضلة الأمنية المجتمعية..خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة، الجزائر، العدد (٥).
٤. سلوم، سعد،،٢٠١٣، مختلفون ومتساوون..الأطر الدولية والوطنية لحقوق الأقليات في العراق، مشروع تعزيز حقوق الإنسان في العراق، بغداد.
٥. قوجلي، سيد احمد، ٢٠١٢، تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي،مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد(١٦٩).

ISSN. 1815-8854

٦. ويسي، موفق/ كنعان، قصي رياض،٢٠٠٦، التوزيع الجيوثنوغرافي في محافظة نينوى (دراسة انثروبولوجية)، مجلة دراسات موصلية، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، الموصل، العدد (١٤).

رابعاً: الرسائل والأطاريح

١. امينة، مصطفى دلة، ٢٠١٢-٢٠١٣، الدراسات الامنية النقدية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

٢. خضراوي، خديجة، ٢٠١٥-٢٠١٦، التحول الانطولوجي في مفهوم الأمن..دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاجن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقره، بومرداس.

٣. عبد الرزاق، حنان،٢٠١٦-٢٠١٧، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة..دراسة النموذج الاسباني منذ ١٩٣٦، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر- بسكرة، الجزائر.

خامساً: التقارير

١. بوتك واخرون، مريم، ٢٠١٤، من الازمة الى الكارثة..وضع الاقليات في العراق، تقرير مجموعة حقوق الاقليات الدولية.

٢. تانيجا، بريتني،٢٠٠٩، تقرير صهر ونزوح واستئصال جماعات الاقليات منذ عام ٢٠٠٣، ترجمة عبد الإله النعيمي، سلسلة دراسات عراقية، بغداد.

٣. سلوم وآخرون، سعد، ٢٠١٥، في مهب الريح..اقليات العراق بعد تسونامي داعش، تقرير (انتهاكات حقوق الاقليات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد.

٤. المفوضية العليا لحقوق الانسان،٢٠١٨، تقرير عن مدى إمتثال العراق للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، بغداد.

سادساً: المصادر الاجنبية (Report)

1- Kheder, Hewa Haji and others,2015, After ISIS Perspectives of displaced communities from Ninewa on return to Iraq's disputed territory, PAX Iraq report, KurdishRegion-Iraq.